

كُتُبُ رِيسَالِ الْإِسْلَامِ

تأليف

محمد دويك (ت ١٣٢٩ هـ)
مصطفى ظموم (ت ١٣٥٤ هـ)

حفيظي نايف (ت ١٣٣٨ هـ)
سليمان محمد

عُني به
أحمد السنوسي أحمد
كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

دار ابن حزم

علم المعاني

علم المعاني: هو: [علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال .

فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال] (١).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فإن ما قبل (أم) صورة من الكلام تخالف صورة ما بعدها؛ لأن الأولى فيها فعل الإرادة مبني للمجهول، والثانية فيها فعل الإرادة مبني للمعلوم، والحال الداعي لذلك نسبة الخير إليه سبحانه في الثانية، ومنع نسبة الشر إليه في الأولى.

وينحصر الكلام على هذا العلم في ثمانية أبواب،

وخاتمة.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب)، وكتب بدلأمنه: (هو علم يبين اختلاف صور الكلام لاختلاف الأحوال).

الباب الأول

في الخبر والإنشاء

كل كلام فهو إما خبر، أو إنشاء.

والخبر: ما يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، كسافر محمد، وعليّ مقيم.

والإنشاء: ما لا يصح أن يقال لقائله ذلك، كسافر يا محمد، وأقم يا عليّ.

والمراد بصدق الخبر: مطابقته للواقع، وبكذبه: عدم مطابقته له.

فجملة عليّ مقيم، إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، فصدق، وإلا فكذب.

ولكل جملة ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول مسنداً إليه، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ الذي له خبر، ويسمى الثاني مسنداً، كالفعل، والمبتدأ المكتفي بمرفوعه.

الكلام على الخبر:

الخبر إما أن يكون جملة فعلية أو اسمية.

فالأولى موضوعة لإفادة الحدوث في زمن مخصوص، مع الاختصار، وقد تفيد الاستمرار التجدديّ بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً كقول طريف:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ

بعثوا إليّ عريفهم يتوسّم

والثانية موضوعة لمجرد ثبوت المسند للمسند إليه، نحو: الشمس مضيئة، وقد تفيد الاستمرارَ بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعلٌ، نحو: العلم نافعٌ.

والأصل في الخبر أن يُلقَى لإفادة المخاطبِ الحكمَ الذي تضمنته^(١) الجملة كما في قولنا: حضر الأمير، أو لإفادة أن المتكلم عالم به، نحو: أنت حضرت أمس.

ويسمى الحكمُ فائدةَ الخبر، وكونُ المتكلم عالماً به لازمُ الفائدة.

وقد يُلقَى الخبرُ لأغراضٍ أخرى:

(١) في (أ) تضمنه.

- ١ - كالاسترحام في قول موسى - ﷺ -: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القَصَص: ٢٤].
 - ٢ - وإظهار الضعف، في قول زكريا - عليه السلام -: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤].
 - ٣ - وإظهار التحسر في قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦].
 - ٤ - وإظهار الفرح بمقبل والشماتة بمدبر في قولك: (جاء الحق وزهق الباطل).
 - ٥ - وإظهار السرور في قولك: (أخذت جائزة التقدم) لمن يعلم ذلك.
 - ٦ - والتوبيخ في قولك للعائر: (الشمس طالعة).
- أضربُ الخبر:

حيث كان قصدُ المخبر بخبره إفادةَ المخاطب ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة حذراً من اللغو. فإن كان المخاطب خاليَ الذهن من الحكم أُلقيَ إليه الخبرُ مجرداً عن التأكيد، نحو: أخوك قادم. وإن كان متردداً فيه طالباً لمعرفة حَسُنَ توكيده، نحو إن أخاك قادمٌ.

وإن كان منكرأ [له] ^(١) وجب توكيده بمؤكّد، أو مؤكّدين، أو أكثر حسب درجة الإنكار، نحو: (إن أخاك قادم)، أو (إنه لقادم)، أو (والله إنه لقادم).

فالخبر بالنسبة لخلوّه من التوكيد، واشتماله عليه ثلاثة أضرب، كما رأيت، ويُسمّى الضربُ الأولُ ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالثُ إنكارياً.

ويكون التوكيد بأنَّ وأنَّ ولامِ الابتداء، وأحرفِ التنبية، والقسم، ونوني التوكيد، والحروفِ الزائدة، والتكرير، وقد، وأمّا الشرطية.

الكلام على الإنشاء:

الإنشاء إمّا طلبيّ، أو غيرُ طلبيّ .

فالطلبّي ما يستدعي مطلوباً غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلب.

وغيرُ الطلبيّ ما ليس كذلك.

والأول يكون بخمسة أشياء، الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

(١) ساقطة من (أ).

أما الأمرُ فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء.

وله أربعُ صيغٍ: فعلُ الأمر، نحو: ﴿خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، والمضارع المقرون باللام، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، واسم فعل الأمر نحو: حي على الفلاح، والمصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: سعيًا في الخير.

وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ آخر تفهم من سياق الكلام، وقرائن الأحوال،

- ١ - كالدعاء، نحو: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].
- ٢ - والالتماس، كقولك لمن يساويك: أعطني الكتاب.
- ٣ - والتمني، نحو:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجلي

بُصْبِحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

- ٤ - والإرشاد، نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- ٥ - والتهديد، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

٦ - والتعجيز، نحو:

يَا بَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبًا

يَا بَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

٧ - والإهانة، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]

٨ - والإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الطور: ١٩].

٩ - والامتنان، نحو: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

١٠ - والتخيير، نحو: خذ هذا أو ذاك.

١١ - والتسوية، نحو: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦]

١٢ - والإكرام، نحو: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]^(١).

وأما النهي فهو: طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء.

وله صيغة واحدة، وهي المضارع مع لا الناهية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقد تخرج صيغته عن معناها الأصلي إلى معانٍ أُخَرَ تُفْهَمُ من المقام والسياق:

١ - كاللداء، نحو: لا تشمت بي الأعداء.

(١) في (أ): كتبت الآية هكذا: (وادخلوها بسلام آمنين)، وهي ليست بالواو.

٢ - والالتماس، كقولك لمن يساويك: لا تبرح من مكانك حتى أرجع إليك.

٣ - والتمني، نحو: (لا تطلع) في قوله:

يا ليلُ طُلْ يا نومُ زُنْ

يا صُبحُ قِفْ لا تَطْلُعِ

٤ - [والإرشاد: نحو: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سُؤَالٌ﴾ [المائدة: ١٠١] (١).

٥ - والتهديد، كقولك لخادمك: لا تطع أمري.

٦ - [والتيئيس نحو: ﴿لَا نَعْذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧].

٧ - وبيان العاقبة، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٦٩] (٢).

وأما الاستفهام فهو طلب العلم بشيء.

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأيان، وكيف، وأين، وأنى، وكم، وأي.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

١ - فالهمزة لطلب التصور أو التصديق.

والتصور هو إدراك المفرد، كقولك: أعليّ مسافرٌ أم خالدٌ؟، تعتقد أن السفر حصل من أحدهما، ولكن تطلب تعيينه، ولذا يجاب بالتعيين، فيقال: عليّ مثلاً.

والتصديق هو إدراك النسبة، نحو: أسافرَ عليّ؟، تستفهم عن حصول السفر وعدمه، ولذا يجاب بنعم، أو لا.

والمسؤول عنه في التصور ما يلي الهمزة، ويكون له معادل يذكر بعد (أم) وتسمى متصلةً، فتقول: في الاستفهام عن المسند إليه: أنت فعلت هذا أم يوسفٌ؟، وعن المسند: أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه؟.

وعن المفعول: أإيائي تقصد أم خالداً؟.

وعن الحال: أراكباً جئت أم ماشياً؟.

وعن الظرف: أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟.

وهكذا، وقد لا يذكر المعادل، نحو: أنت فعلت هذا؟، أراغب أنت عن الأمر؟، أإيائي تقصد؟، أراكباً جئت؟، أيوم الخميس قدمت؟.

والمسؤول عنه في التصديق النسبة، ولا يكون لها معادل، فإن جاءت أم بعدها قُدِّرَتْ منقطعةً، وتكون بمعنى بل.

٢ - وهل لطلب التصديق فقط، نحو: هل جاء صديقك؟، والجواب: نعم أو لا، ولذا يمتنع معها ذكرُ المُعادل، فلا يقال: هل جاء صديقك أم عدوك.

وهل تُسمَّى بسيطةً، إن استُفهِمَ بها عن وجود شيء في نفسه، نحو: هل العنقاء موجودة؟، ومركبةً إن استُفهِمَ بها عن وجود شيء لشيء، نحو: هل تبيض العنقاء وتفرخ؟.

٣ - وما يُطلبُ بها شرحُ الاسم، نحو: ما العسجد أو اللجين؟، أو حقيقة المسمى، نحو: ما الإنسان؟، أو حالِ المذكور معها، كقولك لقادم عليك: ما أنت؟.

٤ - ومن يطلبُ بها تعيينُ العقلاء، كقولك: من فتح مصر؟.

٥ - ومتى يطلبُ بها تعيينُ الزمان، ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: متى جئت؟، ومتى تذهب؟.

٦ - وأيان يطلبُ بها تعيينُ الزمان المستقبل خاصةً، وتكون في موضع التهويل كقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾

[القيامة: ٦]

- ٧ - وكيف يطلب بها تعيينُ الحال، نحو: كيف أنت؟.
- ٨ - وأين يطلب بها تعيينُ المكان، نحو: أين تذهب؟.
- ٩ - وأنى تكون بمعنى كيف، نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]
- وبمعنى من أين، نحو: ﴿يَمْرَمُ أَنَّى لَكَ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].
- وبمعنى متى، نحو: زر أنى شئت؟.
- ١٠ - وكم يطلب بها تعيينُ عدد مبهم نحو: ﴿كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].
- ١١ - وأيُّ يطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمهما، نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]، ويسأل بها عن الزمان والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره، حسب ما تضاف إليه.
- وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي لمعان أخر^(١) تفهم من سياق الكلام:
- ١ - كالتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(١) في (ب) أخرى.

درس البلاغة

- ٢ - والنفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٠].
- ٣ - والإنكار، نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٦].
- ٤ - والأمر، نحو ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ونحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] بمعنى^(١): انتهوا، وأسلموا.
- ٥ - والنهي، نحو: ﴿أَتَخَشَوْنَهُمْ فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣].
- ٦ - والتشويق، نحو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَحْرِيفٍ يُنَجِّمُكُم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الصَّف: ١٠].
- ٧ - والتعظيم، نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٨ - والتحقير، نحو: أهذا الذي مدحته كثيراً.
- ٩ - والتهكم، نحو: أعقلك يسوِّغ لك أن تفعل كذا.
- ١٠ - والتعجب، نحو: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].
- ١١ - والتنبيه على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].
- ١٢ - والوعيد، نحو: أتفعل كذا^(٢) وقد أحسنت إليك.

(١) في (ب) أي: بدل: بمعنى

(٢) في (ب) أتفعل ذلك.

وأما التمني فهو طلب شيء محبوب، لا يرجى حصوله؛
لكونه مستحيلاً، أو بعيد الوقوع، كقوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا
فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وقول المعسر: لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ.

وإذا كان الأمر متوقع الحصول فإن ترقُّبه يسمى ترجياً،
ويعبر عنه بعسى أو لعلّ، نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ
أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

وللتمني أربع أدوات، واحدة أصلية، وهي لَيْتَ، وثلاثة
غير أصلية، وهي: هلّ، نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا
لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، ولو، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ولعلّ، نحو قوله:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لِعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

ولاستعمال هذه الأدوات في التمني يُنصب المضارع
الواقع في جوابها.

وأما النداء فهو: طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ منابٍ أدعو.

وأدواته ثمانية: يا، والهمزة، وأي، وآ، وأي، وأيا،
وهيا، ووا.

فالهمزة وأي للقريب، وغيرهما للبعيد.

وقد ينزل البعيد منزلة القريب، فينادى بالهمزة، وأي
إشارة إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن المتكلم صار
كالحاضر معه، كقول الشاعر:

أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَكَ تَيَقَّنُوا

بِأَنَّكُمْ فِي رُبْعِ قَلْبِي سَكَّانُ

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأحد الحروف
الموضوعة له إشارة إلى أن المنادى عظيم الشأن رفيع
المرتبة، حتى كأنَّ بُعدَ درجته في العِظَمِ عن درجة المتكلم
بُعْدٌ في المسافة، كقولك: أيا مولاي، وأنت معه.

أو إشارة إلى انحطاط درجته كقولك: أيا هذا لمن هو
معك.

أو إشارة إلى أن السامع غافلٌ لنحو نوم، أو ذهول،
كأنه غير حاضر في المجلس، كقولك للساهي: أيا فلان.
وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصلي لمعانٍ أُخَرَ
تُفْهَمُ من القرائن:

١ - كالإغراء، نحو قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم.

٢ - والزجر، نحو:

أَفْوَادِي مَتَى الْمَتَابُ أَلَمَّا

تَضَحُّ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِي أَلَمَّا

٣ - والتحير والتضجر، نحو:

أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى أَيْنَ سَلْمَاكِ

.....

ويكثرُ هذا في نداء الأطلال والمطايا، ونحوها.

٤ - والتحسر والتوجع، كقوله:

أَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَاوَيْتَ جُودَهُ

وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُثْرَعَا

٥ - والتذكّر، نحو:

أَيَا مَنَزَلِي سَلَمَى سَلَامٌ عَلَيْكُمَا

هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وغيرُ الطلبيّ يكونُ بالتعجب، والقسم، وصيغِ العقود،

كبت واشتريت، ويكونُ بغير ذلك.

وأنواع الإنشاء غير الطلبي ليست من مباحث علم

المعاني، فلذا ضَرَبْنَا صَفْحاً عَنْهَا.

الباب الثاني في الذكر والحذف

إذا أريد إفادة السامع حكماً فأَيُّ لفظ يدل على معنى فيه
فالأصلُ ذِكرُه، وأَيُّ لفظ علم من الكلام؛ لدلالة باقيه عليه
فالأصل حذفه.

وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يُعَدَّل عن مقتضى
أحدهما إلى مقتضى الآخر إلا لداعٍ.

فمن دواعي الذكر:

١ - زيادة التقرير والإيضاح، نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [لقمان: ٥].

٢ - وقلة الثقة بالقرينة؛ لضعفها، أو ضعف فهم السامع،
نحو: زيد نعم الصديق، تقول ذلك إذا سبق لك ذكر
زيد، وطال عهد السامع به، أو ذُكر معه كلام في شأن
غيره.

٣ - والتعريضُ بغباوة السامع، نحو: عمرو قال كذا في

جواب: ما ذا قال عمرو؟.

٤ - والتسجيلُ على السامع، حتى لا يتأتى له الإنكار، كما إذا قال الحاكم لشاهد: هل أقر زيد هذا بأن عليه كذا، فيقول الشاهد: نعم زيد هذا أقر بأن عليه كذا.

٥ - والتَّعَجُّبُ إذا كان الحكم غريباً، نحو: عليٌّ يقاوم الأسد، تقول ذلك مع سبق ذكره.

٦ - والتعظيمُ والإهانةُ إذا كان اللفظ يفيد ذلك، كأن يسألك سائل: هل رجع القائد؟، فتقول: رجع المنصور أو المهزوم.

ومن دواعي الحذف:

١ - إخفاء الأمر عن غير المخاطب، نحو: أقبل - تريد علياً مثلاً -.

٢ - وتأتي الإنكار عند الحاجة، نحو: لئيمٌ خسيسٌ، بعد ذكر شخص مُعَيَّن.

٣ - والتنبيهُ على تعيُن^(١) المحذوف ولو ادعاءً، نحو: خالقُ كل شيءٍ، ووهابُ الألوف.

(١) في (أ): تعيُن.

٤ - واختبارُ تنبيهِ السامعِ أو مقدارِ تنبيهه، نحو: نوره مستفادٌ من نور الشمس، وواسطةُ عقدِ الكواكب.

٥ - وضيقُ المقام، إما لتوجع، نحو:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ

سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

وإمّا لخوف فوات فرصة، نحو قول الصياد: غزالٌ.

٦ - والتعظيمُ والتحقيقُ؛ لصونه عن لسانك، أو صون لسانك عنه، فالأول نحو: نجومُ سماء، والثاني نحو:

قَوْمٌ إِذَا أَكَلُوا أَخَفَوْا حَدِيثَهُمْ.

٧ - والمحافظةُ على وزن أو سجع.

فالأول نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَ

دَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

والثاني نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣].

٨ - والتعميمُ باختصار، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾

[يونس: ٢٥].

أي: جميعَ عباده؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

٩ - والأدبُ، نحو: قول الشاعر:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي الشِّـ

سُودِدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

١٠- وتنزيلُ المتعدي منزلة اللازم؛ لعدم تعلق الغرض

بالمعمول، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[الزُّمَر: ٩].

ويُعدُّ من الحذف إسنادُ الفعل إلى نائب الفاعل، فيقال:

حُذِفَ الْفَاعِلُ؛ للخوف منه، أو عليه، أو للعلم به، أو الجهل،

نحو: سُرِقَ الْمَتَاعُ، ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: ٢٨].



الباب الثالث في التقديم والتأخير

من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعةً واحدة، بل لا بد من تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدم من الآخر^(١)؛ لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار، فلا بد لتقديم^(٢) هذا على ذاك من داع يوجبه. فمن الدواعي:

١ - التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مُشعراً بغيرابة، نحو:

والذي حَارَتِ البريةُ فيه

حيوانٌ مُسْتَحَدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

٢ - وتعجيلُ المسرة أو المساءة، نحو: العفوُ عنك صدر به الأمر، أو القصاصُ حكم به القاضي.

(١) هذا بعد مراعاة ما تجب له الصدارة، كالألفاظ الشرط والألفاظ الاستفهام، اهـ، الأصل.

(٢) في (أ): (فلا بد من تقديم هذا...) بمن بدل اللام.

٣ - وكون المتقدم محط الإنكار والتعجب، نحو: أَبْعَدُ طول التجربة تنخدع بهذه الزخارف؟.

٤ - وسلوك سبيل الترقى، أي الإتيان بالعام أولاً، ثم الخاص بعده؛ لأن العام إذا ذُكر بعد الخاص لا يكون له فائدة، نحو: هذا الكلام صحيح فصيح بليغ، فإذا قلت: فصيح بليغ، لا تحتاج إلى^(١) ذكر صحيح، وإذا قلت: بليغ لا تحتاج إلى ذكر صحيح ولا فصيح.

٥ - ومراعاة الترتيب الوجودي، نحو: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٦ - والنص على عموم السلب، أو سلب العموم.

فالأول: يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي، نحو: (كلُّ ذلك لم يكن)^(٢)، أي: لم يقع هذا ولا ذاك.

والثاني: يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم، نحو: لم يكن كل ذلك، أي: لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد.

(١) في (ب): إلا بدل إلى.

(٢) جزء من حديث ذي اليمين المخرج في الصحيحين.

٧ - وتقوية الحكم إذا كان الخبر فعلاً، نحو: الهلال ظهر،
وذلك؛ لتكرار^(١) الإسناد.

٨ - والتخصيص، نحو: ما أنا قلت، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
[الفاتحة: ٥].

٩ - والمحافظة على وزن أو سجع.

فالأول نحو:

إِذَا نَطَقَ السَّفِيهُ فَلَا تُجِبُهُ

فخَيْرٌ مِنْ إِيَابَتِهِ السُّكُوتُ

والثاني نحو: ﴿خُذُوهُ فَعَلُوهُ * ثُمَّ أَلْحِمِ صَلَوَهُ * ثُمَّ فِي

سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢].

ولم يُذكَرْ لِكُلِّ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ دَوَاعٍ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُ

إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ تَأخَّرَ الْآخَرُ، فَهَمَا مُتَلَازِمَانِ.



(١) في (أ) لتكرار.

الباب الرابع

في التعريف والتنكير

إذا تعلقَّ الغرضُ بتفهمِ المخاطبِ ارتباطُ الكلامِ بمعيَّنٍ
فالمقامُ للتعريفِ، وإذا لم يتعلقِ الغرضُ بذلك فالمقامُ
للتنكيرِ.

ولتفصيلِ هذا الإجمالِ نقولُ: من المعلومِ أن المعارفِ:
الضميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارةِ، والاسمُ الموصولُ،
والمحلِّيُّ بألٍ، والمضافُ لواحدٍ مما ذُكِرَ، والمنادَى.
أما الضميرُ فيؤتى به لكونِ المقامِ للتكلمِ، أو الخطابِ،
أو الغيبةِ مع الاختصارِ، نحو: أنا رجوتك في هذا الأمرِ،
وأنت وعدتني بإنجازه .

والأصلُ في الخطابِ أن يكونَ لمشاهدٍ مُعيَّنٍ، وقد
يخاطبُ غيرَ المشاهدِ إذا كان مستحضراً في القلبِ، نحو:
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وغيرُ المعَيَّنِ إذا قُصِدَ تعميمُ
الخطابِ لكلِّ من يمكنِ خطابه، نحو: اللئيمُ من إذا أحسنت
إليه أساء إليك.

وأما العَلْمُ فيؤتى به لإحضار معناه في ذهن السامع
باسمه الخاص، نحو: ﴿وَإِذَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وقد يُقصدُ به مع ذلك أغراضٌ أخرى:

كالتعظيم، في نحو: ركب سيف الدولة.

والإهانة في نحو: ذهب صخر.

والكناية عن معنى يصلح اللفظ له في نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا
أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١].

وأما اسم الإشارة فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار
معناه كقولك: بعني هذا، مشيراً إلى شيء لا تعرف له
اسماً، ولا وصفاً، أمّا إذا لم يتعين طريقاً لذلك فيكون
لأغراض أخرى:

١- كإظهار الاستغراب، نحو:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ

وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً

وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا

٢- وكمالِ العناية به، نحو:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَظَأْتُهُ

وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِجْلُ وَالْحَرَمُ

٣- وبيانِ حاله في القرب والبعد، نحو: هذا يوسفُ، وذاك أخوه، وذلك غلامه.

٤- والتعظيم، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ

أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

٥- والتحقير، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾

[الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢].

وأما الموصولُ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه،

كقولك: الذي كان معنا أمسِ سافر^(١)، إذا لم تكن تعرف

اسمه، أما إذا لم يتعين طريقاً لذلك فيكون لأغراض

أخرى:

١ - كالتعليلِ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ

جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

(١) في (أ) مسافر.

٢ - وإخفاء الأمر عن غير المخاطب، نحو:

وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ
وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

٣ - والتنبيه على الخطأ، نحو:

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ
يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُضْرَعُوا

٤ - وتفخيم شأن المحكوم به، نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعْرُزٌ وَأَظْوَلُ

٥ - والتهويل تعظيماً أو تحقيراً^(١)، نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَمٍ

مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

ونحو: من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال.

٦ - والتهكم، نحو: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ

لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وأما المُحَلَّى بِأَلْ فِيؤْتِي بِهِ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ الْحِكَايَةَ عَنْ

الجنس نفسه، نحو: الإنسان حيوان ناطق، وتسمى أَلْ جَنَسِيَّةً.

(١) في: (أ) وتحقيراً.

أو الحكاية عن معهود من أفراد الجنس، وعهده إما بتقدم ذكره، نحو: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ [المُزَّمِّل: ١٥-١٦]، وإما بحضوره بذاته، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وإما بمعرفة السامع له، نحو: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وتسمى أُلْ عَهْدِيَّةً.

أو الحكاية عن جميع أفراد الجنس، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وتسمى أُلْ اسْتِغْرَاقِيَّةً، وقد يُرادُ بِأُلْ الإشارةُ إلى الجنس في فردٍ ما نحو:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وإذا وقع المحلى بأُلْ خبراً أفاد القصر، نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البُرُوج: ١٤].

وأما المضاف لمعرفة فيؤتى به إذا تعين طريقاً لإحضار معناه أيضاً، ككتاب سيبويه، وسفينة نوح، أما إذا لم يتعين لذلك فيكون لأغراض أخرى:

١ - كتعدُرُ التعداد^(١)، أو تعسره، نحو: أجمع أهل الحق

(١) في (ب) التعدد.

على كذا، وأهل البلد كرام.

٢ - والخروج من تبعة تقديم البعض على البعض، نحو:
حضر أمراء الجند.

٣ - والتعظيم للمضاف، نحو: كتاب السلطان [حضر]^(١)،
أو المضاف إليه، نحو: هذا خادمي، أو غيرهما،
نحو: أخو الوزير عندي.

٤ - والتحقير للمضاف، نحو: [هذا]^(٢) ابن اللص، أو
المضاف إليه، نحو: اللص رفيق هذا، أو غيرهما،
نحو: أخو اللص عند عمرو.

٥ - والاختصار لضيق المقام، نحو:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضِعِدٌ

جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتِقٌ

بَدَلٌ أَنْ يُقَالَ: الَّذِي أَهْوَاهُ.

وأما المنادى فيؤتى به إذا لم يُعْرَفْ للمخاطب عُنوانٌ
خاصٌّ، نحو: يا رجلُ، ويا فتى.

وقد يؤتى به للإشارة إلى علة ما يطلب منه، نحو: يا

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (ب).

غلام أحضر الطعام، ويا خادم أسرج الفرس، أو لغرض
يمكن اعتباره ههنا^(١) مما ذكر في النداء.

وأما النكرة فيؤتى بها إذا لم يُعَلَمَ للمحكّي عنه جهةٌ
تعريف، كقولك: جاء ههنا^(٢) رجلٌ إذا لم يُعَرَفْ^(٣) ما يَعِيْنُهُ
من عَلَمٍ أو صِلَةٍ، أو نحوهما، وقد يؤتى بها لأغراض
أخرى:

١ - كالتكثير والتقليل، نحو: لفلان مالٌ، ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ
اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: مال كثير، ورضوان قليل.

٢ - والتعظيم والتحقير، نحو:

لَهُ حَاجِبٌ عَن كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ

وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ

٣ - والعموم بعد النفي، نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة:

١٩]، فإن النكرة في سياق النفي تعم.

٤ - وقصد فردٍ معين، أو نوعٍ كذلك، نحو: والله خلق كل
دابة من ماء.

(١) في (ب) هنا.

(٢) في (ب) هنا.

(٣) في (ب) تعرف.

٥ - وإخفاء الأمر، نحو: قال رجل: إنك انحرقت عن الصواب، تُخْفِي اسمَه حتى لا يلحقه أذى.



الباب الخامس في الإطلاق والتقييد

إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه
فالحكم مطلق، وإذا زيد عليهما شيء مما يتعلق بهما، أو
بأحدهما فالحكم مقيد.

والإطلاق يكون حيث لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم
بوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كلَّ مذهب ممكن.
والتقييد حيث يتعلق الغرض بتقييده بوجه مخصوص، لو
لم يُرَاعَ تفوت الفائدة المطلوبة.

ولتفصيل هذا الإجمال نقول:

إن التقييد يكون بالمفاعيل، ونحوها، والنواسخ،
والشرط، والنفي، والتوابع، وغير ذلك.

أما المفاعيل، ونحوها فالتقييد بها يكون لبيان نوع
الفعل، أو ما وقع عليه، أو فيه، أو لأجله، أو بمقارنته، أو
بيان المبهم من الهيئة، أو الذات^(١)، أو بيان عدم شمول

(١) في: (ب) والذات.

الحكم، وتكون القيود محطّ الفائدة، والكلامُ بدونها، كاذباً
أو غير مقصود بالذات، نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا
بَيْنَهُمَا لَعِينًا﴾ [الدخان: ٣٨].

وأما النواسخ فالتقييد بها يكون للأغراض التي تؤديها
معاني ألفاظ النواسخ كالاستمرار، أو الحكاية عن الزمن في
كان، والتوقيت بزمن معين في ظلّ، وبات، وأصبح،
وأمسى، وأضحى، أو بحالة معينة في دام، والمقاربة في
كاد، وكرب، وأوشك، واليقين في وجد، وألفى، ودرى،
وتعلم، وهلم جراً.

فالجمله في هذا تنعقد من الاسم والخبر، أو من
المفعولين فقط، فإذا قلت: ظننت زيدا قائماً، فمعناه: زيدٌ
قائمٌ على وجه الظن.

وأما الشرط فالتقييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني
أدوات الشرط كالزمان في متى، وأيان، والمكان في أين،
وأنى، وحيثما، والحال في كيفما، واستيفاء ذلك وتحقيقُ
الفرق بين الأدوات يذكر في علم النحو، وإنما يفرق ههنا^(١) بين
إن وإذا ولو؛ لاختصاصها بمزايا تُعدُّ من وجوه البلاغة.

(١) في: (ب) هنا.

فإن وإذا للشرط في الاستقبال، ولو للشرط في الماضي،
والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى فيكون فعلاً مضارعاً، مع
إن وإذا وماضياً مع لو، نحو: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ
كَالْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩].

.....

وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَفْنَعُ

﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩].

والفرق بين إن وإذا أن الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط
مع إن، والجزم بوقوعه مع إذا، ولهذا غلب استعمال
الماضي مع إذا، فكأن الشرط واقع بالفعل، بخلاف إن.
فإذا قلت: إن أبرء من مرضي أتصدق بألف دينار كنت
شاكراً في البرء، وإذا قلت: إذا برئت من مرضي تصدقتُ
كنت جازماً به أو كالجازم.

وعلى ذلك فالأحوال النادرة تُذكر في حيز إن، والكثيرة
في حيز إذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ
قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾
[الأعراف: ١٣١]، فلكون مجيء الحسنة محققاً - إذ^(١) المراد بها

(١) في (أ) إذا.

مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة، كما يفهم من التعريف بأل الجنسية - ذُكر مع إذا، وعُبر عنه بالماضي، ولكون مجيء السيئة نادراً - إذ المراد بها نوع مخصوص، كما يفهم من التنكير، وهو الجذب - ذُكر مع إن، وعُبر عنه بالمضارع، ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم، وشدة التحامل على موسى عليه السلام ما لا يخفى.

ولو للشرط في الماضي، ولذا يليها الفعل الماضي، نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣].

ومما تقدم يعلم أن المقصود بالذات من الجملة الشرطية هو الجواب، فإذا قلت: إن اجتهد زيد أكرمه كنت مخبراً بأنك ستكرمه، ولكن في حال حصول الاجتهاد لا في عموم الأحوال، ويتفرع على هذا أنها تعد خبرية أو إنشائية باعتبار جوابها.

وأما النفي فالتقييد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص مما تفيدته أحرف النفي، وهي ستة: لا، وما، وإن، ولن، ولم، ولما.

فلا للنفي مطلقاً^(١)، وما وإن لنفي الحال إن دخلا على المضارع، ولن لنفي الاستقبال.

(١) قال في المصباح: إذا دخلت لا على المستقبل عمت جميع الأزمنة إلا إذا خص بقيد، =

ولم ولما لنفي الماضيّ إلا أنه بلمّا ينسحب على زمن التكلم، ويختص بالمتوقع، وعلى هذا فلا يقال: لما يقيم زيد ثم قام، ولا: لما يجتمع النقيضان، كما يقال: لم يقيم^(١) ثم قام، ولم يجتمعا، فلمّا في النفي تقابل قد في الإثبات، وحينئذ يكون منفيها قريباً من الحال، فلا يصح: لما يجيء محمد في العام الماضي.

وأما التوابع فالتقييد بها يكون للأغراض التي تقصد منها.

فالنعت يكون للتمييز، نحو: حضر علي الكاتب، والكشف، نحو: الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزاً من الفراغ، والتأكيد، نحو: تلك عشرة كاملة، والمدح، نحو: حضر خالد الهمام، والذم، نحو: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، والترحم، نحو: أحسن إلى خالد^(٢) المسكين.

= وإذا دخلت على الماضي نحو: (والله لا قمت) قلبت معناه إلى الاستقبال، وصار المعنى: (والله لا أقوم)، وإذا أريد الماضي قيل: والله ما قمت، وقال بعض: إن لا إذا دخلت على النفي أفادت نفي الحال كما وإن، وقد اتبعنا ذلك في الكتاب الرابع. (المؤلفون). هذه الحاشية ساقطة من (أ).

(١) في (أ) لم يقيم زيد.

(٢) في (أ) ارحم إلى خالد.

وعطف البيان يكون لمجرد التوضيح، نحو:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

.....

أو للتوضيح مع المدح، نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

ويكفي في التوضيح، أن يوضح الثاني الأول عند الاجتماع، وإن لم يكن أوضح منه عند الانفراد، كعلي زين العابدين، والعسجد الذهب^(١).

وعطف النسق يكون للأغراض التي تؤديها أحرف العطف، كالترتيب مع التعقيب في الفاء، ومع التراخي في ثم.

والبديل يكون لزيادة التقرير، والإيضاح، نحو: قدم ابني علي في بدل الكل، وسافر الجند أغلبه في بدل البعض، ونفعني الأستاذ علمه في بدل الاشتمال.



(١) في (ب) والعسجد أي الذهب.

الباب السادس

في القصر

القصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وينقسم إلى حقيقي، وإضافي.

فالحقيقي: ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر، نحو: لا كاتب في المدينة إلا عليّ، إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب.

والإضافي ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين، نحو: ما عليّ إلا قائم، أي: أن له صفة القيام لا صفة القعود، وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام.

وكلُّ منهما ينقسم إلى قصر صفة على موصوف، نحو: لا فارسَ إلا عليّ، وقصر موصوف على صفة، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فيجوز عليه الموت.

والقصر الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر أفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة، وقصر قلب إذا اعتقد العكس، وقصر تعيين إذا اعتقد واحداً غير معين.

وللقصر طرق، منها: النفي والاستثناء، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

ومنها: إنما، نحو: إنما الفاهم عليّ.

ومنها العطف بلا، أو بل، أو لكن، نحو: أنا نائرٌ لا ناظمٌ، وما أنا حاسبٌ بل كاتبٌ.

ومنها تقديم ما حقه التأخير، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].



الباب السابع في الوصل والفصل

الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل تركه.
والكلام ههنا قاصرٌ على العطف بالواو؛ لأن العطف
بغيرها لا يقع فيه اشتباه، ولكلٌّ من الوصل بها، والفصل
مواضع:

مواضع الوصل بالواو:

يجب الوصل في موضعين:

الأول: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشَاءً، وكان بينهما
جهة جامعة، أي: مناسبة، تامة، ولم يكن مانع من العطف،
نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار:
١٣-١٤]، ونحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢].

الثاني: إذا أُوهم ترك العطف خلاف المقصود، كما إذا
قلت: لا وشفاه الله جواباً لمن يسألك: هل برئ علي من
المرض، فترك الواو يوهم الدعاء عليه، وغرضك الدعاء له.

مواضع الفصل:

يجب الفصل في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، بأن تكون الثانية بدلاً من الأولى، نحو: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنٍ﴾ [الشُعْرَاءُ: ١٣٢-١٣٣]، أو بأن تكون بياناً لها، نحو: ﴿فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّادِمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾ [ظه: ١٢٠]، أو بأن تكون مؤكدة لها، نحو: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُمَّ رُوَيْدًا﴾ [الطَّارِق: ١٧].

ويقال في هذا الموضع: إن بين الجملتين كمال الاتصال.

الثاني: أن يكون بين الجملتين تباين تام بأن يختلفا خبراً وإنشاءً، كقوله:

وقال رائدُهُمُ أرسُوا نَزَاوِلَهَا

فَحَثْفُ كُلِّ امْرِيٍّ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أو بأن لا يكون بينهما مناسبة [في المعنى] ^(١)، كقولك: عليٌّ كاتب، الحمام طائر، فإنه لا مناسبة [في المعنى] ^(٢) بين كتابة علي وطيران الحمام.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (ب).

ويقال في هذا الموضع إن بين الجملتين كمال الانقطاع^(١).

الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤالٍ نشأ من الجملة الأولى، كقوله:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ
صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

كأنه قيل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟، فقال: صدقوا .

ويقال: بين الجملتين شبه كمال الاتصال.

الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما؛ لوجود المناسبة، وفي عطفها على الأخرى فسادٌ، فيترك العطف دفعاً للوهم، كقوله:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا
بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

فجملة (أراها) يصح عطفها على تظن، لكن يمنع من هذا توهم عطفها على جملة (أبغي بها)، فتكون الجملة

(١) كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام. (المؤلفون).

الثالثة من مزنونات سلمى مع أنه ليس مراداً.

ويقال بين الجملتين في هذا الموضع شبه كمال
الانقطاع.

الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم لقيام
مانع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ
إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤-١٥]، فجملة
(الله يستهزئ بهم) لا يصح عطفها على (إنا معكم)،
لاقتضائه أنه من مقولهم، ولا على جملة (قالوا) لاقتضائه أن
استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم.

ويقال: بين الجملتين في هذا الموضع توسط بين
الكمالين^(١).



(١) كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل غير أن الفصل هنا لقصد عدم
التشريك. (المؤلفون).

الباب الثامن

في الإيجاز والإطناب والمساواة

كل ما يجول في الصدر من المعاني يمكن أن يعبر عنه بثلاث طرق:

١ - المساواة، وهي تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له، بأن تكون على الحد الذي جرى به عرف أوساط الناس، وهم الذين لم يرتقوا إلى درجة البلاغة، ولم ينحطوا إلى درجة الفهامة، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨].

٢ - والإيجاز، وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض، نحو:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

.....

فإذا لم يف بالغرض سُمِّيَ إخلالاً، كقوله:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ

لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

مراده أن العيش الرغد في ظلال الحُمقِ خير من العيش الشاقُّ في ظلال العقل.

٣ - والإطناب، وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة، نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: كبرتُ.

فإذا لم تكن في الزيادة فائدة سمي تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعينة، وحشواً إن تعينت.
فالتطويل، نحو:

.....

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

والحشؤُ نحو:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

.....

ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ، وتقريب الفهم، وضيق المقام، والإخفاء، وسامة المحادثة.

ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى، وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام.

أقسام الإيجاز:

الإيجاز إما أن يكون بتضمن العبارة القصيرة معاني كثيرة، وهو مركز عناية البلغاء، وبه تتفاوت أقدارهم، ويسمى إيجازَ قَصْرٍ، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وإما أن يكون بحذف كلمة، أو جملة، أو أكثر، مع قرينة تعين المحذوف، ويسمى إيجازَ حذف.

فحذف الكلمة كحذف (لا) في قول امرئ القيس:

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً

ولو قطعُوا رأسي لَدَيْكَ وأوصالي

وحذف الجملة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ

رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فتأس واصبر.

وحذف الأكثر نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا يُوسُفَ أَيْهَا

الصِّدِّيقِ﴾ [يوسف: ٤٥-٤٦]، أي: أرسلوني إلى يوسف؛ لأستعبره

الرؤيا، ففعلوا، فأتاه، وقال له: يا يوسف.

أقسام الإطناب:

الإطناب يكون بأمور كثيرة:

منها: ذكر الخاص بعد العام، نحو: اجتهدوا في

دروسكم واللغة العربية، وفائدته التنبيه على فضل الخاص،
كأنه لرفعته جنس آخر مغاير لما قبله.

ومنها: ذكر العام بعد الخاص، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ
أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾
[نوح: ٢٨].

ومنها: الإيضاح بعد الإبهام، نحو: ﴿أَمَّا كُم بِمَا تَعْمَلُونَ *
أَمَّا كُم بِأَنعَمٍ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

ومنها: التوشيح، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى
مفسر باثنين، كقوله:

أَمْسِي وَأُصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصَبَاً

يَرْتِي لِي الْمَشْفِقَانِ الْأَهْلُ وَالْوَلْدُ

ومنها: التكرير؛ لغرض، كطول الفصل في قوله:

وَإِنَّ أَمْرًا دَامَتْ مَوَاقِيقُ عَهْدِهِ

عَلَى مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لَكَرِيمٌ

وكزيادة الترغيب في العفو في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مِنْ
أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعَفَوْا وَتَصَفَحُوا
وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

وكتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ * ثُمَّ
كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿التكاثر: ٣-٤﴾.

ومنها: الاعتراض، وهو توسط لفظ بين أجزاء جملة،
أو بين جملتين مرتبطتين معنى لغرض، نحو:

إِنَّ التَّمَانِينَ وَبُلَّغْتَهَا

قَدْ أَحْوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

ونحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا
يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

ومنها: الإيغال، وهو ختم الكلام بما يفيد غرضاً يتم
المعنى بدونه، كالمبالغة في قول الخنساء:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهَدَاةُ بِهِ

كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها: التذييل، وهو: تعقيب الجملة بأخرى تشتمل
على معناها تأكيداً لها.

وهو إما أن يكون جارياً مجرى المثل؛ لاستقلال معناه،
واستغنائه عما قبله، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ
الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وإما أن يكون غير جار مجرى المثل؛ لعدم استغنائه عما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَائِهِمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سَبَأ: ١٧].

ومنها: الاحتراس وهو: أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، نحو:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا

صَوَّبُ الرِّبِيعِ وَدِيمَةَ تَهْمِي

ومنها: التكميل، وهو: أن يؤتى بفضلة تزيد المعنى حسناً، نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْهٖ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: مع حبه^(١)، وذلك أبلغ في الكرم.



(١) في (ب) أي مع حب الطعام.

الخاتمة

في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

إيراد الكلام على حسب ما تقدم من القواعد يسمى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة:

منها: تنزيل العالم بفائدة الخبر، أو لازمها منزلة الجاهل بها؛ لعدم جريانه^(١) على موجب علمه، فيلقى إليه الخبر كما يُلقى إلى الجاهل، كقولك لمن يؤذي أباه: هذا أبوك.

ومنها: تنزيل غير المنكر منزلة المنكر إذا لاح عليه شيء من علامات الإنكار، فيؤكد له، نحو:

جاء شقيق عارضاً رُمحَه

إنَّ بني عمِّك فيهم رِمَاح

(١) في (ب) جريه.

وكقولك للسائل المستبعد حصول الفرج: إن الفرج
لقريب.

وتنزيل المنكر، أو الشاك منزلة الخالي إذا كان معه من
الشواهد ما إذا تأمله زال إنكاره، أو شكّه، كقولك لمن ينكر
منفعة الطب، أو يشك فيها: الطب نافع.

ومنها: وضع الماضي موضع المضارع؛ لغرض، كالتنبيه
على تحقق الحصول، نحو: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾
[النحل: ١]، أو التفاؤل، نحو: إن شفاك الله اليوم تذهب معي
غداً.

وعكسه، أي: وضع المضارع موضع الماضي؛ لغرض،
كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَثِيرٌ سَحَابًا﴾ [الرؤم: ٤٨]، أي: فأثارت، وإفادة
الاستمرار في الأوقات الماضية، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ
مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أي: لو استمر على إطاعتكم.

ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء؛ لغرض، كالتفاؤل،
نحو: هداك الله لصالح الأعمال، وإظهار الرغبة، نحو:
رزقني الله لقاءك، والاحتراز عن صورة الأمر تأديباً، كقولك:
ينظر مولاي في أمري.

وعكسه، أي: وضع الإنشاء موضع الخبر؛ لغرض،
 كإظهار العناية بالشيء، نحو: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا
 وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، لم يقل: (وإقامة
 وجوهكم) عناية بأمر الصلاة، والتحاشي عن موازاة اللاحق
 بالسابق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا
 تَشْرِكُونَ﴾ [مُود: ٥٤]، لم يقل: (وأشهدكم) تحاشياً عن موازاة
 شهادتهم بشهادة الله، والتسوية، نحو: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا
 لَنْ يُنْقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

ومنها: الإضمار في مقام الإظهار؛ لغرض، كادعاء أن
 مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن، كقول الشاعر:

أَبَتِ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرَّقَبَاءِ

وَأَتَتْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظُّلْمَاءِ

الفاعل ضمير لم يتقدم له مرجع، فمقتضى الظاهر
 الإظهار.

وتمكين ما بعد الضمير في نفس السامع؛ لتشوقه إليه،
 أولاً، نحو:

.....

هي النفسُ ما حملتها تتحمل

﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، نَعَمْ تَلْمِيزاً الْمُؤَدَّبُ (١).

وعكسه، أي: الإظهار في مقام الإضمار؛ لغرض،
كتقوية داعي الامتثال، كقولك لعبدك: سيدك يأمر بكذا.

ومنها: الالتفات، وهو نقل الكلام من حالة التكلم أو
الخطاب، أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك.

فالنقل من التكلم إلى الخطاب نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ
الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، أي: أَرْجَعُ، ومن التكلم
إلى الغيبة نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ
وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]، ومن الخطاب إلى التكلم كقول
الشاعر:

أَتَطْلُبُ وَضَلَّ رَبَّاتِ الْجَمَالِ

وقد سَقَطَ المَشِيبُ عَلَى قَدَالِي

ومنها: تجاهل العارف وهو: سوق المعلوم مساق غيره؛

لغرض، كالتوبيخ، نحو:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً

كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ ظَرِيفٍ

(١) في (أ) نعم تلميذ المؤدب.

ومنها: أسلوب الحكيم، وهو: تَلَقَّى الْمُخَاطِبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ، أو السائل بغير ما يطلبه تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد.

فالأول: يكون بحمل الكلام على خلاف مراد قائله، كقول الْقَبْعَثْرَى لِلْحَجَّاجِ - وقد توعدته بقوله: لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدْهِمِ -: مثلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فقال له الْحَجَّاجُ: أردتُ الحديدَ، فقال الْقَبْعَثْرَى: لأنَّ يكون حديداً خيراً مِنْ أن يكون بليداً، أراد الْحَجَّاجُ بالأدهم القيدَ، وبالحديد المعدنَ المخصوصَ، وحملهما الْقَبْعَثْرَى على الفرس الأدهم الذي ليس بليداً.

والثاني: يكون بتنزيل السؤال منزلة سؤال آخر مناسب لحالة السائل، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 1٨٩].

سأل بعض الصحابة النبي ﷺ: ما بال الهلال يبدو دقيقاً، ثم يتزايد حتى يصير بديراً، ثم يتناقص حتى يعود كما بدأ؟، فجاء الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك؛ لأنها أهم للسائل، فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته.

ومنها: التغليب، وهو ترجيح أحد الشئيين على الآخر في إطلاق لفظه عليه كتغليب المذكر على المؤنث، في قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ مِنْ أَلْقَانِينِ﴾ [التخريم: ١٢]، ومنه الأبوان للأب والأم، [وكتغليب المذكر والأخف على غيرهما]^(١)، نحو: القمرين، أي: الشمس والقمر، والعمرين، أي: أبي بكر وعمر، [والأكثر على الكل]^(٢)، نحو: ﴿لنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، أدخل شعيب بحكم^(٣) التغليب [في (لتعودن في ملتنا)]^(٤) مع أنه لم يكن فيها قَطُّ حتى يعود إليها، وكتغليب العاقل على غيره، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].



-
- (١) في (ب) وكتغليب الأخف على غيره.
 (٢) في (أ) والمخاطب على غيره.
 (٣) في (ب) في حكم.
 (٤) في (ب) في العود إلى ملتهم.